

على فعلها لانها لانه لا رادته ثبوت الضم واما اذا عرفت على فعلها لادارة  
الموت في حال الاستقبال او لادارة الاخبار عن الماضي فلا بد من اليا  
لحواضية عند اطلاقه لانها كارهه على فعلها ولا بد فيه من اليا فكذا  
اسم الفاعل كارك عليه وفي الشرح يدل على ان الضم ما ارضعت لما ذكره الفعل  
وفيه علامة التانيث وان فعله باسم الفاعل اجله تجرؤه وقد اقوله ويسلم الرج  
عاضفة اسات البار على جها على فعله وقد اقوله الساع  
الباري في قالب طائفه كذا في امور الناس عاود طارقه اسات البار على  
جرها على فعله وقد اقوله سني وقد اقوله الاخر ما يجوز للعلم  
والعلم قبله كما ضمه في هذا عظمه ثبوت البار على جها على فعله  
التحت **الدال** في اليا التي هي الالف المقصورة التي ليس  
لام الكلمة وهي على ثبوتها اضرب افعالها ان تكون بكسر الهمزة وتكون  
واما حكمها على ذلك لانه لا يثبت للتانيث لانه لا يكون له ثبوت ولا لا يكون له ثبوت  
الاصل الذي لم يجره وطرفه الثاني ان يكون للافعال نحو معزي وارطى  
على اليا واليا في المضمون **الدال** ان يكون للتانيث نحو صكرى  
والفروق الالف التانيث والضم المضمون ان الالف التانيث لا يكون لادارة  
لا تصرف ولا يدخلها في التانيث اذ لا جمع بين الالف التانيث كالف التانيث  
الاخر من لا يظلمها على التانيث من لزومها ومنه محضا التانيث ونسبها  
من التانيث والاحكام من المضمون التانيث ما كان على وزن فاعل كشيء واري  
اسم مضمون وان في اليا التي قالوا لم يجره على هذا الوزن لانه هذه التانيث  
وانما لم يجره ان يكون للافعال لعدم الاصل الذي لم يجره وذلك ما كان على وزن  
وتكون اليا ضمه فالاحكام على اسم مضمون ووزن اليا وضمه على اليا كسر الهمزة  
وقيل جمع وزن اليا وضمه والضمه كوزن اليا وضمه وهو مضمون  
وقيل في اليا وضمه ملنا ووزن اليا وضمه وانما لم يجره للافعال لعدم الاصل  
الذي لم يجره ايضا والاشفاق لا يدل على التانيث في مضمون نحو اصل ذلك

ما كان على وزن فاعل وهو على ثبوتها اضرب افعالها ان يكون التانيث  
نحو اليا وضمه واليا وضمه واليا وضمه واليا وضمه واليا وضمه  
منه اليا وضمه واليا وضمه واليا وضمه واليا وضمه واليا وضمه  
نحو اليا وضمه واليا وضمه واليا وضمه واليا وضمه واليا وضمه  
بمعنى اليا وضمه واليا وضمه واليا وضمه واليا وضمه واليا وضمه  
التحت **الدال** في اليا التي هي الالف المقصورة التي ليس  
لام الكلمة وهي على ثبوتها اضرب افعالها ان تكون بكسر الهمزة وتكون  
واما حكمها على ذلك لانه لا يثبت للتانيث لانه لا يكون له ثبوت ولا لا يكون له ثبوت  
الاصل الذي لم يجره وطرفه الثاني ان يكون للافعال نحو معزي وارطى  
على اليا واليا في المضمون **الدال** ان يكون للتانيث نحو صكرى  
والفروق الالف التانيث والضم المضمون ان الالف التانيث لا يكون لادارة  
لا تصرف ولا يدخلها في التانيث اذ لا جمع بين الالف التانيث كالف التانيث  
الاخر من لا يظلمها على التانيث من لزومها ومنه محضا التانيث ونسبها  
من التانيث والاحكام من المضمون التانيث ما كان على وزن فاعل كشيء واري  
اسم مضمون وان في اليا التي قالوا لم يجره على هذا الوزن لانه هذه التانيث  
وانما لم يجره ان يكون للافعال لعدم الاصل الذي لم يجره وذلك ما كان على وزن  
وتكون اليا ضمه فالاحكام على اسم مضمون ووزن اليا وضمه على اليا كسر الهمزة  
وقيل جمع وزن اليا وضمه والضمه كوزن اليا وضمه وهو مضمون  
وقيل في اليا وضمه ملنا ووزن اليا وضمه وانما لم يجره للافعال لعدم الاصل  
الذي لم يجره ايضا والاشفاق لا يدل على التانيث في مضمون نحو اصل ذلك